النفط الكويتي ينخفض إلى 58.59 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 45 سنتا ليبلغ 59ر58 دولار في تداولات أول امس الأول مقابل 04ر59 دولار للبرميل في تداولات الخميس وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية تحدد سعر التسوية في العقود الآجلة لخام برنت عند 50ر58 دولار للبرميل منخفضا 81 سنتا واغلقت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط على 38ر53 دولار للبرميل بانخفاض 50 سنتا.

على الكويت أن تحسم مسارها

«الشمال» يحذر من مخاطر المستقبل الاقتصادي

قال تقرير الشمال الأسبوعي الصادر عن المستقبل ودرجة الارتباط بالنفط والغاز: قبل بضعة أسابيع، ذكر تقرير لصندوق النقد الدولي بأن دول الخليج قد تفقد مدخراتها بحلول عام 2034، بعضها قبل ذلك التاريخ وبعضها بعده، والأسبوع الفائت، قدرت وكالة ستاندرد آند بورز بأن بنوك الخليج قد تفقد درجتين من تصنيفها الائتماني على المدى الطويل بسبب ارتباط نسبة من قروضها بقطاع النفط والغاز، والإثنان فيما يبدو يفقدان تدريجياً لأهميتهما.

لم يأت أياً من التقريرين بجديد، والواقع أنهما متأخران في خلاصتيهما، فالتحذيرات سبقتهما بأكثر من عقدين من الزمن، ولدى الحكومة تقرير قديم بنفس المعنى منذ يوليو 1987، ثم تقرير لماكنزي وتقارير لجان المسار الحكومي في تسعينات القرن الفائت، ثم تقرير "توني بلير" في العقد الأول من الألفية الحالية، ثم تقرير ماكنزي لمشروع المنطقة الاقتصادية في الشمال في العام الفائت، وغيرهم الكثير من التحذيرات الأخرى.

والتقريران المذكوران الحديثان يحذران من استمرار اعتماد اقتصاد دول الخليج على النفط والغاز في زمن بات فيه كل من مخاوف البيئة والتقدم التقني في طريقهما إلى إضعاف أهمية مصادر الطاقة الأحفورية بما يعنيه ذلك من ضعف الطلب وخفض الأسعار، بينما تتزايد النفقات العامة الممولة بشكل رئيسي من إيرادات بيعهما.

تقرير صندوق النقد الدولي بحكم الاختصاص أكثر شمولاً، يركز على ما تكرر التحذير منه، أي الخلل الهيكلي المالي، أو العجز عن تنويع مصادر تمويل المالية العامة بعيداً عن النفط، وهو ما عانت منه دول الخليج بدرجات متفاوتة في ثمانينات وتسعينات القرن الفائت. وتقرير ستاندرد آند بورز وإن استخدم نفس المنهج، إلا أنه يحصر إهتمامه في جزء من إختصاصه، أو تصنيف البنوك الخاضعة لتصنيفه، ويربط احتمال ضعف تصنيفها في المستقبل بدرجة إرتباط قروضها بقطاع الطاقة. ورغم أن الوكالة تمايز ما بين دولة وأخرى من زاوية نسبة التورط في تمويل قطاع الطاقة، فالتقرير يقدر تورط القطاع المصرفي في كلاً من السعودية وقطر بشكل مباشر مرتبط بالتزامات تمويل القطاع بنحو 15% من محافظها، بينما هي أدنى للكويت والإمارات وبحدود 10%، إلا أنه يعود إلى الشمولية عندما يربط الصعوبات التي تواجهها كل القطاعات المصرفية بالأثر غير المباشر، أي تأثر كل المقترضين الأخرين بشكل غير مباشر بشحة إيرادات النفط والغاز ومعها الدور الحكومي على كل تمويلاتها الأخرى، سواء كانت عقار أو تجزئة أو مؤسسات خاصة.

أهمية هذان التقريران ليست في خلاصتيهما، وإنما في بعدين آخرين، البعد الأول أنهما خلافاً لتقاريرهما السابقة التي تغطي المدى القصير إلى المتوسط، ويخلصان فيها إلى ملاءة الوضع المالي لمعظم دولها، وهذه المرة يحذران بشكل مباشر من مخاطر المستقبل الاقتصادي، وقد كتبنا كثيراً محذرين من خطأ قراءة خلاصة تقاريرهم المالية. البعد الآخر هو أنهما تقريران بدلاً من أن يثيرا الفزع والعجز عن التصرف الصحيح، فلا زال في الوقت متسع، وعلينا الإفادة من التحذير والتوقف عن استهلاك الوقت الذي بات قصيراً جداً في الجدل حول ضرورة أو عدم ضرورة إجراء جراحة أو القيام حالاً باستدارة تنمية حقيقية. وللتذكير فقط، للكويت مشروعان متناقضان تماماً، أحدهما يتفق مع مخاوف التقريرين، والآخر مناقض تماماً يدعو إلى مزيد من التورط مع النفط وبكلفة بحدود 450 مليار دولار أمريكي لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 4 مليون برميل يومياً، وعلى الكويت أن تحسم مسارها.

«الكويتية» تحتفل بالأعياد الوطنية مع موظفيها

يوسف الجاسم و فايز العنزي يتوسطان الموظفين

الجاسم مطلعاً على الشركات المشاركة

كعادتها كل عام، احتفلت شركة الخطوط الجوية الكويتية بمناسبة الأعياد الوطنية بالاشتراك مع موظفيها وذلك في مبنى الشركة الرئيسي، بحضور رئيس مجلس الإدارة يوسف عبدالحميد الجاسم وعدد من المسؤولين، حيث أن الشركة نظمت فعاليات خلال الاحتفالية شاركت بها عدداً من الشركات المتخصصة في تقديم المأكولات الخفيفة والمشروبات وغيرها، حيث اتسمت أجواء الاحتفالية بكل معاني المحبة والمودة بين الموظفين وقاموا بالتقاط الصور التذكارية وذلك بمشاركة بعض من أبناء الموظفين واستمتعوا أيضاً بترديد الاغاني الوطنية التي ملئت باحة الشركة علاوة على ذلك أدت فرقة دسمان الشعبية فاصل من الفنون الشعبية ذات الطابع التراثي الكويتي كما تم تزيين مبنى الشركة الرئيسي بألوان العلم الكويتي اضافة إلى توزيع أعلام دولة الكويت على الموظفين مما أضاف مزيجا رائعا من الإحساس الوطني بين الموظفين لتجسّد بذلك الروح الوطنية وأجواء الاحتفالات في البلاد.

وبهذه المناسبة السعيدة، قال رئيس مجلس إدارة يوسف الجاسم: "تحتفل الخطوط الجوية الكويتية بمناسبة حلول الاعياد الوطنية عيدي الاستقلال والتحرير، حيث اعتادت الشركة سنوياً على القيام بتلك الاحتفالات مع موظفيها بمختلف الدوائر احتفاءً بتلك المناسبتين العزيزتين على قلوب جميع الكويتيين، ونحن سعيدين بإقامة هذا الاحتفال المبسط الذي يبرز ويجسد تلك المشاعر الوطنية الصادقة تجاه بلادنا الحبيبة الكويت وأيضاً يبرز دور الخطوط الجوية الكويتية في مثل تلك الاحتفالات، ويحفز الموظفين على مزيد من الانتاج والفعالية في خدمة طائرهم الازرق الخطوط الجوية الكويتية، كما نتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان للجهود المبولة والحثيثة لكل من شارك وساهم في هذا الاحتفال الجميل".

وأضاف السيد / يوسف الجاسم أن الخطوط الجوية الكويتية دأبت وباستمرار على مشاركاتها المتعلقة بكافة الاحتفالات الوطنية، والتي تؤكد حرصها على مشاركة الشعب الكويتي مناسباته وأفراحه الوطنية، الامر الذي ينعكس بشكل ايجابي على المجتمع الكويتي ويفعل دورها الوطني التي اعتادت أن تقوم به دائماً.

وفي الختام، عبّر السيد الرئيس عن بالغ أمانيه بأن تظل الكويت بعز وازدهار وأمن وأمان تحت ظل وقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله ورعاهما، متمنياً لكويتنا الحبيبة وللشعب الكويتي الكريم وجميع المقيمين مزيداً من الرخاء والسعادة والطمأنينة وأن تبقى الكويت شامخة مرفوعة الرأس دائماً.

وفقا للحساب الختامي

21.85 مليار دينار النفقات العامة للسنة المالية 2018/2019

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أسعار النفط والنفقات العامة: استكمالاً للتحذيرين الأخيرين لكل من صندوق النقد الدولي ووكالة ستاندرد آند بورز حول نضوب الاحتياطيات المالية لدول الخليج واحتمال انخفاض التصنيفات الائتمانية لمصارفها، لا بد من استعراض بعض تاريخ علاقة النفقات العامة وأسعار النفط. في غياب التفكير الجدي حول مستقبل الدولة "الكويت"، يروي لنا تاريخ تلك العلاقة كيف تنفلت النفقات العامة غير المرنة والضارة كلما ارتفعت أسعار النفط الذي يمول نحو 90% منها، بينما تستمر في الارتفاع حتى مع هبوط أسعار النفط.

في السنة المالية 2002/2003، بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي 25.8 دولار أمريكي، وبلغت النفقات العامة وفقاً للحساب الختامي لنفس السنة المالية نحو 4.93 مليار دينار كويتي. وفي السنة المالية 2018/2019 بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي 68.5 دولار أمريكي، وبلغت النفقات العامة وفقاً للحساب الختامي نحو 21.85 مليار دينار كويتي. هذه الأرقام تعني، أن أسعار النفط ما بين السنة المالية 2002/2003 والسنة المالية 2018/2019 ارتفعت بنحو 2.7 ضعف، بينما ارتفعت النفقات العامة ما بين السنتين الماليتين بنحو 4.4 ضعف. وذلك النهج الخطر يبدو أكثر وضوحاً عند المقارنة ما بين حركة أسعار النفط وحركة النفقات العامة ما بين السنة المالية 2011/2012 والسنة المالية 2018/2019. في السنة المالية 2011/2012، بلغ سعر برميل النفط الكويتي نحو 109.9 دولار أمريكي، وبلغت النفقات العامة الفعلية نحو 17 مليار دينار كويتي، وبلغ سعر برميل النفط الكويتي في السنة المالية 2018/2019 كما ذكرنا 68.5 دولار أمريكي، وبلغت النفقات العامة الفعلية للسنة المالية المذكورة نحو 21.85 مليار دينار كويتي. ذلك يعني أن أسعار برميل النفط الكويتي ما بين السنتين الماليتين المذكورتين فقدت نحو 37.7% من مستواها، بينما ارتفعت النفقات العامة لنفس الفترة بنحو 29%.

عودة إلى خلاصة تقريري صندوق النقد الدولي ووكالة ستاندرد آند بورز، وهما يقولان أن أسعار النفط على المدى المتوسط إلى الطويل إلى انخفاض، ويكفي الإشارة إلى أنها انخفضت بنحو 37.7% في 8 سنوات، خلالها فشلت كل سياسات الإصلاح المالي. وبعجز مقدر بنحو 6.7 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية 2019/2020، وإسقاط تراكم العجز على المستقبل مع حتمية ارتفاع النفقات العامة غير المجدية وانخفاض أسعار النفط مع ارتفاع تكاليف إنتاجه وربما خفض الإنتاج لدعم الأسعار، لا يمكن إلا أن تكون النتائج كما ذكرها التقريران. وبالأمس، وبعدما يفترض أنها رسالة تحذير للتقريرين حول مستقبل العجز المالي، وبعد نضوب سيولة الاحتياطي العام، بدأت حملة تخريب توازن صناديق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإقرار قوانين شعبوية تطالها في مداولاتها الأولى، ليصبح الخطر القادم ليس فقط على الصغار القادمين إلى سوق العمل، ولكن ليشمل أمان المتقاعدين، والحكومة عاجزة تماماً عن حماية مستقبل الفئتين.

15.812 مليار دينار جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية

ذكر تقرير الشال الأسبوعي تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة – يناير 2020: تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية شهر يناير 2020 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2019/2020 قد بلغت نحو 14.293 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 90.4% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15.812 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2020/01/31، نحو 13.066 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 94.2% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13.863 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 91.4% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 64.8 دولار أمريكي خلال الشهور العشرة الأولى من السنة المالية الحالية 2019/2020. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.228 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 122.758 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.948 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المعدل الشهري، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 475 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 22.5 مليار دينار كويتي، وصرف فعلياً – طبقاً للنشرة– حتى 2020/01/31 نحو 12.837 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 2.290 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات –الفعلية وما في حكمها– نحو 15.127 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات وللإلتزام نحو 1.513 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر العاشر من السنة المالية الحالية، قد حققت عجزاً بلغ نحو 833.326 مليون دينار كويتي، قبل خصم الـ10% من جملة الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض أو العجز في الحساب الختامي للسنة المالية يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهرين القادمين، والأسعار أصبحت أدنى من معدلاتها السابقة، وقد يرتفع العجز بشكل أكبر إن تكررت زيادة المصروفات الفعلية عن إعتمادات المصروفات المقدرة في الموازنة، وتلك سابقة حدثت في السنة المالية الفائتة.

«المتحد» يحقق 55 مليون دينار أرباحاً صافية

جاء في تقرير الشال الأسبوعي بخصوص نتائج البنك الأهلي المتحد 2019: أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 55 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره 3.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.3%، مقارنة مع نحو 51.2 مليون دينار كويتي في 2018. ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي للبنك. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2008–2019):

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 14.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.8%، وصولاً إلى نحو 107.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 121.6 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك، نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 15.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 85.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 100.4 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند صافي الأرباح من استثمارات في أوراق مالية بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 6.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.5 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 2.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 7.4%، وصولاً إلى نحو 40 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 37.2 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2018، بسبب ارتفاع بند الاستهلاك بنحو 2.5 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 37.3% مقارنة بنحو 30.6% في عام 2018. وحققت جملة المخصصات انخفاضاً بلغ نحو 21.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 69.1%، عندما بلغت نحو 9.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 30.5 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 51.3% بعد أن كان نحو 42.2% في نهاية عام 2018. وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.351 مليار دينار كويتي بارتفاع بلغ نحو 437.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.2%، مقارنة بنحو 3.914 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وسجل بند مديني تمويل ارتفاعاً بنحو 218.8 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 3.019 مليار دينار كويتي (69.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.800 مليار دينار كويتي (71.5% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مديني تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 80.6% مقارنة بنحو 83.8%. وارتفع بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 119.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 454.4 مليون دينار كويتي (10.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 334.8 مليون دينار كويتي (8.6% من إجمالي الموجودات).